«الأمناء» تنفرد بنشر نصوص الائتلاف الوطني الجنوبي بـ«القاهرة».. الحلقة (الأولى):

يهدف إلى تحقيق مشروع الدولة الاتحادية من ستة أقاليم

«الأمناء» تقرير خاص:

حصلت «الأمناء» على ملفات تتضمن الرؤية السياسية والحقوقية للائتلاف الوطني الجنوبي الذي يقام في القاهرة المصرية، ونستعرض في حلقات متتالية أهم نصوص هذا الائتلاف.. وتاليًا نستعرض نصه:

المقدمة:

لقد مثلت الوحدة السلمية المعلنة في 1990م منجزًا شمالًا وجنوباً؛ لكن الممارسات والسلوكيات الإقصائية لنظام الحكم بعد حرب 1994م، أدت إلى قتل هذا المنجز وتبلور حالة رفض شعبي لتلك السلوكيات والممارسات من مختلف شرائح المجتمع في الجنوب بمن فيهم أبناء الجنوب في السلطة، وقد أدى ذلك الرفض الذي امتدت مسيرة إرهاصات تشكله لتعلن في العام 2007م انطلاق الحراك الجنوبي السلمي كحركة شعبية نضالية سلمية حاملة للقضية الجنوبية، ثم بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل عام 2013م احتلت القضية الجنوبية الأولوية بين القضايا الوطنية التي ناقشها مؤتمر الحوار الوطني، والذي وضع صياغة جديدة للوحدة تتمثل في دولة اتحادية، وبذلك أصبحت مهمة حمل القضية الجنوبية سياسياً والنضال من أجل تنفيذ ما تضمنته من حلول وضمانات مسئولية كافة الأحزاب والقوى السياسية الوطنية إلى جانب الحراك الجنوبي السلمي، ومن هذا المنطلق جاء الائتلاف الوطني الجنوبي لتعزيز هذه الشراكة في حمل القضية الجنوبية، ودعم مشروع الدولة الاتحادية.

لقد شهدت اليمن انقلاباً على الشرعية وعلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني من قبل المليشيات الحوثية المسلحة وحلفائها عام 2014م أدى إلى انهيار الدولة ودخول البلاد في أتون حرب مدمرة ولا تزال رحاها إلى اليوم، الأمر الذي يفرض على جميع القوى الوطنية في الجنوب الترفع عن مصالحها الذاتية وحشد الجهود، والطاقات نحو هدف واحد هو إسقاط الانقلاب واستعادة الدولة، ومن هذا المنطلق جاء الائتلاف الوطني الجنوبي ليجعل من قضية دعم الشرعية واستعادة مؤسسات الدولة، والتمسك بالمرجعيات الوطنية أهدافاً ومبادئ رئيسية يلتقي بها مع جميع المخلصين من أبناء الوطن، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية وتوجهاتهم الفكرية، وانحداراتهم المناطقية والجهوية.

لذلك فإن الائتلاف الوطني الجنوبي هو ائتلاف سياسي مستقل يضم كافة الطيف السياسي والثوري الجنوبي، ويعترف بحق الآخر الجنوبي في المشاركة، ولا يدعي احتكار تمثيل الجنوب، وهو يدعم سياسة وتوجهات الحكومة الشرعية ممثلة بالأخ الرئيس عبدربه منصور هادي، ويؤمن الائتلاف الوطني الجنوبي بالتعددية السياسية، ونبذ العنف كوسيلة للتعبير، ويدعو إلى التوافق لما يخدم القضية الجنوبية.

أولاً: المبادئ:

1 - الالتزام بالمرجعيات القانونية الداعمة للشرعية (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل، القرارات الدولية ذات الصلة).

2 - الالتزام بقيم النضال السلمي، ونبذ كافة أشكال العنف والإرهاب والإقصاء والتخوين.

3 - الالتزام بمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية.

4 - الالتزام بالقيم الوطنية الجامعة والعدالة، ورفض كافة أشكال العصبوية والمناطقية.

5 - الائتلاف جزء من الحركة الوطنية والسياسية الجنوبية الحاملة للقضية الجنوبية.

ثانيا: الأهداف العامة:

1 - دعم الشرعية وتأييد التحالف العربي الداعم لها ومجابهة الانقلاب.

2 - تحقيق مشروع الدولة الاتحادية من ستة أقاليم، وفقاً لوثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

3 - تنفيذ ما يخص الجنوب وقضيته الوطنية المتضمنة في وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والقرارات الدولية ذات الصلة.

4 - تحقيق الشراكة السياسية والمجتمعية، وإرساء دعائم الديمقراطية والمصالحة الوطنية.

ثالثا: المرجعيات:

1 - المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

2 - وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

3 - القرارات الدولية ذات الصلة.

4 - وثيقة تأسيس الائتلاف الوطني الجنوبي.

رابعا: رؤية الائتلاف لحل القضية الجنوبية:

إن القضية الجنوبية هي محور القضايا الشائكة في اليمن، ويرى الائتلاف أن بوابة حل القضية الجنوبية يكمن في قيام دولة اتحادية ديمقراطية، وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وإيجاد حل يرتضيه أبناء الجنوب.

بناءً على ما تقدم، فإن الحلول المرجوة للقضية الجنوبية عبر: تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وعنوانها العريض المتمثل بالدولة الاتحادية وعبر الحوارات بين القوى والكيانات المختلفة، أو المباحثات على المستوى الإقليمي والدولي، بشكل رسمي أو غير رسمي.

ثم أن فترة تنفيذ الحلول لا غنى لها عن مسار موازٍ يجب أن ينطلق بشكل فوري واستراتيجي باتجاه الحفاظ على سلامة المجتمع الجنوبي ونسيجه الاجتماعي، عبر إشاعة قيم الديمقراطية والتعدد والتعايش، والعمل الدائم على صيانة الحقوق والحريات، ولاسيما حق تأسيس الكيانات والمنظمات وحرية التعبير وفقاً للدستور والقوانين النافذة.

لقد مثلت الفترة التي جرى فيها مؤتمر الحوار الوطني الشامل فرصة ذهبية لتقديم الرؤى والأفكار والحلول الخاصة بالقضية الجنوبية، وانتهت إلى خلاصة تمثل تاريخياً بالقياس إلى حجم القضية، وتعتبر وثيقة مخرجات الحوار الوطني إنجازا الشامل أرقى وثيقة توافق سياسي بين القوى السياسية اليمنية، إلا أن الانقلاب المسلح الذي أقدمت عليه المليشيات الانقلابية المسلحة المدعومة من إيران أشعل في البلاد حرباً طالت مختلف المحافظات، وما تزال مستمرة، بهدف أعاد الأمور إلى نقطة الصفر، وها هي الفرصة تتخلق اليوم من جديد وتلوح من وسط الظروف القاسية التي عاشها ولازال يعيشها أبناء الجنوب، خاصة وأنها ضاعفت الاهتمام الدولي بالقضية الجنوبية وضرورة حلها الحل العادل الذي يقوم على إرساء مداميك الدولة الاتحادية، وضاعفت التلاحم اليمني الخليجي الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة تبعاً للتهديدات بالأخطار الماثلة التي حلت بالوطن واستهدفته وجيرانه والمنطقة بالكارثة المشتركة والمحققة.

كما إنه لا مبرر لتأخير البدء في اتخاذ العديد من الخطوات اللازمة لتنفيذ عدد مما نصت عليه مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وأن تقوم النخب وقيادات الرأي العام ومختلف القوى والمكونات بواجبها الوطني والإنساني والأخلاقي بهذا الشأن، ولا أقل في ذلك من إظهار حسن النية وصدق العزيمة بتبني مسار إيجابي في الخطاب السياسي والإعلامي، ورفض أشكال الاستقواء بالسلاح أو اللجوء للعنف والتطرف بكافة أشكاله

يلتزم الائتلاف بالمرجعيات الثلاث

كوسيلة لتحقيق الأهداف، والتخلي عن ثقافة الإقصاء والتهميش والمناطقية والانتماءات القبلية وخطاب الأنا والتخوين للآخر، ومظاهر اختزال الوطنية في الذات، أملا في الإسهام بتقديم شيء من المعالجة، لما قد يكون كامناً لدى كل طرف من المخاوف إزاء تلك التوصيفات والحلول المقترحة للقضية، واعتبار هذا التوجه ضرورة وطنية ضمن استحقاقات الحل الذي يصعب التعويل على نجاحه دون إجراء أكبر قدر ممكن من التهيئة المسبقة في الجنوب.

خامسا: رؤية الائتلاف لكيفية إدارة الدولة:

تسببت الحركة الانقلابية للمليشيات المسلحة ضد الشرعية في حالة من التخبط والارتباك في إدارة مؤسسات الدولة، بل وسقوط الكثير من تلك المؤسسات وفقدانها للقدرة على أداء مهامها ووظائفها.

وقد شهدت بعض المناطق التي تمت عملية تحريرها من قبضة المليشيات الانقلابية بعض الجهود العملية إلا أنها لم ترتقِ إلى مستوى الأداء المؤسسي وإعادة بناء الدولة.

وقد ساهمت الصراعات السياسية على الساحة إلى حد كبير في عدم استقرار الأوضاع المؤسسية للدولة، فامتلأت الساحة في المناطق المحررة بالمليشيات المسلحة التي لا تخضع للدولة، بل لأطراف أخرى غير حكومية، وساهم إلى حد بعيد في صناعة هذه الأوضاع حالة الإرباك التي سيطرت على المشهد عقب إعلان تحرير تلك المناطق، وكذلك بعض الأطماع الفردية والفئوية التي نشأت على هامش الصراع الرئيسي الذي تخوضه الشرعية ضد الانقلابين من أجل استعادة الدولة.

وقد جاءت خطوة الإعلان عن ميلاد الائتلاف الوطني الجنوبي، لتساهم في دعم جهود الحكومة الشرعية، وذلك لتثبيت نواة مؤسسات الدولة في المناطق المحررة كخطوة أولى، ولتساهم أيضاً في ترسيخ دعائم مؤسسات الدولة في كامل الوطن بعد دحر المليشيات الانقلابية.

وكمرحلة أولى فإن الائتلاف الوطني الجنوبي يرى أن الجهد يجب أن ينصب في اتجاه واحد بالذات في المناطق المحررة، وهذا الاتجاه هو تثبيت نواة مؤسسات الدولة في العاصمة عدن، وإدارة المعركة من خلال غرف مؤسسية تخضع لمؤسسات الدولة، ويؤكد الائتلاف على التالي:

1 - استمرار بقاء سلطات الدولة في العاصمة عدن وعدم تركها لأي سبب كان، وتفعيل دور ونشاط الوزارات ودواوينها في العاصمة عدن وفروعها في المحافظات المحررة.

2 - توحيد كافة التكوينات العسكرية والأمنية وإخضاعها تحت قيادة وزارتي الدفاع والداخلية ويتم بنائها على أسس وطنية، وعدم السماح بأي خطوة تؤدي إلى تشكيل جماعات مسلحة خارج سيادة الوزارات المعنية.

3 - إدارة المنافذ البرية والبحرية والجوية إدارة مباشرة من قبل الجهات الحكومية المختصة.

4 - وضع حد لكل السلوكيات التي تمس السيادة الوطنية، والتي تخلق ازدواجية القرار والفعل وتضعف دور مؤسسات الدولة.

5 - العمل فورا على النهوض بالبنية التحتية للعاصمة عدن وبقية المحافظات المحررة.

6 - متابعة ملف الانتهاكات وإحصاء السجون والمعتقلات، وإخضاعها للأجهزة المختصة في الدولة، وتجريم ثقافة انتشار المعتقلات خارج إطار القانون.

*على مستوى الوطن عامة:

1 - حشد كآفة الطاقات الوطنية والإمكانات المادية والجهود العسكرية لدعم معركة إسقاط الانقلاب وتحرير ما تبقى من المناطق غير المحررة.

2 - توحيد وتوجيه وتكثيف الخطاب الإعلامي باتجاه خدمة أهداف المعركة، وتجريم الخطاب الداعي إلى الفرقة والتشرذم وإثارة الفتن.

3 - التمسك بالمرجعيات الأساسية الشاملة لضرورة استعادة الدولة، وتسليم أسلحة المليشيات وفقاً للقرار الأممي 2216.

4 - إرساء دعائم نواة مؤسسات الدولة وتهيئتها لبناء الدولة الاتحادية على أسس عادلة، ومتساوية تضمن الشراكة الوطنية في إدارة تلك المؤسسات.

5 - وضع برنامج شامل للعملية التعليمية والتربوية، يساهم في انتشال الوضع التعليمي من حالة الفوضى التي يعيشها، ويرتقي بمستوى التربية والتعليم إلى الأفضل، لما يشكله هذا القطاع من أهمية في تربية النشء، وبناء الإنسان القويم.

6 - تعزيز الولاء الوطني وتوظيف كافة الجهود والبرامج التي تساهم في تحقيق هذا الهدف.

7 - دعم العملية الديمقراطية والتعددية على أساس الرؤى والبرامج التي تخدم مصالح الوطن والشعب.

8 - معالجة كافة المترتبات السلبية التي نشأت على إثر الممارسات والقرارات غير المدروسة وغير القانونية.

9 - تفعيل دور القضاء، وإعادة المؤسسات لممارسة مهامها وواجباتها، وتفعيل معايير اختيار القضاة ورجال القانون.